

## النشاط التجاري بالسلط في القرن التاسع عشر وأثاره الاجتماعية

د. عبد العليم على أبو هيكل (\*)

شهدت المنطقة الواقعة شرقي الأردن مع بداية القرن التاسع عشر نشاطا اقتصاديا ملحوظا خاصة في المجال الزراعي والتجاري لأسباب متعددة، منها ما ارتبط بزيادة نشاط التجارة العالمية في تلك الحقبة، وجهود الدولة العثمانية في اصلاح بنيانها خاصة الجانب الاقتصادي منه، الأمر الذي يتمثل في صدور قانون الأراضي العثمانية عام ١٨٥٨م، وما ترتب على ذلك من ضرورة احكام القبضة على الولايات التابعة لها، وذلك

(\*) قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

(١) جاء ذكر هذه المدينة في المصادر العربية مرسوما على النحو التالي :

«الصلت» بفتح الصاد وسكون اللام ، « بلدة وقلعة من جند الاردن وهي في جبل الغور الشرقي جنوبي عجلون على مرحلة منها ، وهي تقابل أريحا ، مشرفة على الغور . وينبع من تحت قلعة « الصلت » عين كبيرة ويجري ماؤها ويدخل في بلدة الصلت . وللصلت» بساتين كثيرة ، وحب الرمان المجلوب منها مشهور في البلاد ، وهي بلد عامر ، لأهل بالناس » .

أنظر أبو الفدا : تقويم البلدان ، طبعة باريس ١٨٤٠م ، صص ٢٤٤/٢٤٥  
كما ورد ذكرها بنفس الرسم عند المؤرخين المعاصرين مثل ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ح ١٠ ، حوادث سنة ٥١٢ هـ ، ص ٥٤٣ .

كذلك المقرئزي : كتاب السلوك ، ح ١ ، ص ١٠٩ ، ٢٣٥ ، ٣١٨ .

أما المحدثون من المؤرخين والجغرافيين في عصرنا الحديث فقد استخدموا مصطلح « السلط » بفتح السين وسكون اللام والطاء . انظر على سبيل المثال ما صدر عن أهل المنطقة مثل كتاب أسماء المواقع الجغرافية في الاردن وفلسطين تأليف د. حسن عبد القادر ، قسطندي نقولا أبو حمود ، عادل شحاده كموشة ، محمد محمود السرياني ، عمان ، ١٩٧٣ ، ص ٩٨ وغيرها .

وما ورد في كتاب سليمان موسى : الحركة العربية ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٦٧٢ والمصادر والمراجع عن أهل المنطقة التي وردت بالبحث . وقد أثرنا استخدام هذه الصورة الشائعة الاستعمال في المراجع الحديثة .

( مجلة المؤرخ العربي )

باتخاذ اجراءات أمنية وادارية متتالية (٢) . وكان أن شهد النصف الثاني من ذلك القرن صدور سلسلة من القرارات التنظيمية المتعاقبة الخاصة بالولايات، كان منها نصيب الجزء الجنوبي اشرقى من بلاد الشام كبيرا، اذ استمر هذا الاقليم بما فيه بلدة « السلط » تابعا للواء دمشق حتى عام ١٨٦١م عندما لحق بلواء حوران ومعه ( عجلون وقضاء الكرك ) .

على أن هذا التنظيم لم يستمر طويلا ، ففي عام ١٨٦٨م ألحقت (السلط) ومعها (الكرك) ، و (الطفيلة) بلواء (البلقاء) ، وفي عام ١٨٧٩م ضم ( قضاء معان والكرك ) للواء نابلس . أما ( قضاء السلط ) الذي ألحقت به (عمان) فقد استمر تابعا للبلقاء حتى عام ١٨٨٨م حيث انتقلت تبعيته الى ( لواء حوران ) ثم كانت الخطوة الأخيرة في هذه الحركة الادارية عام ١٨٩٣م بتشكيل ( لواء معان ) الذي شمل ( الكرك والسلط مع معان ) (٣) .

نلاحظ ان هذا التغيير السريع فى التقسيم الادارى لم ينبع من فراغ وانما كمنت وراءه - بالاضافة الى الهدف الرئيسى وهو النهوض بالدولة العثمانية(٤) - عوامل رئيسية جغرافية واقتصادية على النحو التالى :

فمن الناحية الجغرافية يمثل هذا الاقليم امتدادا صحراويا متراميا ، حافلا بصعاب واضحة فى التضاريس والبنية البشرية مما جعل الدولة عاجزة عن ضبط الاشراف عليه اجتماعيا واقتصاديا . وهكذا غدا هذا

- 
- (٢) شارل عيسوى : التاريخ الاقتصادى للهلل الخصيب ١٨٠٠/١٩١٤م .  
ترجمة د . رؤوف عباس حامد ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٠ ، ص ٤٠٣ .  
(٢) أنظر تفاصيل هذا التقسيم الادارى لبلاد الشام فى :  
أ - د . أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الادارى لسورية فى العهد العثمانى ( حولية كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مجلد ١ ، مايو ١٩٥١ .  
وكذلك ب - عبد العزيز محمد عوض : الادارة العثمانية فى ولاية سورية ١٨٦٤/١٩١٤م القاهرة ١٩٦٩ ، صص ٧٩/٦١ .

- (٤) بازىلى : سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركى ، ترجمة د . يسر جابر ومراجعة د . منذر جابر ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٨ ، صص ٢٢٢/٢٢٣ .

الجزء من شرقى الأردن يمثل نقطة ضعف وسط عدد من الولايات العثمانية منها بلاد الشام التى تتصف بالنشاط والحيوية ووفرة الامكانات الاقتصادية ، والحجاز بمركزه الدينى ، والعراق بموقعه الجغرافى الغنى، وفلسطين بموقعها الذى جعل منها حلقة ربط بين الشام ومصر (٥) .

أما العامل الاقتصادى فقد تمخض عنه العامل الأول عندما هيمنت قبائل البدو على ذلك الاقليم وفرضت نفوذها على القوافل التجارية المتنقلة بين الكيانات السابقة بتحصيل ( رسوم العبور ) أو ( الاتاوة ) مقابل التأمين ، كما كان يحدث بالنسبة لقوافل الحج أيضا .

وقد نظرت الدولة الى التجمعات البشرية المنتشرة فى ذلك الاقليم من بلاد الشام على أنها مجتمعات طفيلية لا أكثر تعتمد فى وجودها على ذلك التوافق بين المتطلبات الاقتصادية لأهل البادية من ناحية وبين طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لانصاف المزارعين على ضفاف نهر الاردن من ناحية أخرى (٦) . أما وقد أضحت الرغبة ملحة فى توفير مزيد من الأموال لدفع عجلة الاصلاح الشامل للدولة الى الامام فقد بات ضرورياً احكام الاشراف على هذه المواقع الهشة (٧) ، لاسيما أن هذه المنطقة احتوت على امكانات زراعية واضحة جعلتها مؤهلة لانتاج الكثير من المحصولات ، فضلا عن وفرة بعض المعادن (٨) .

وكان المزارعون وخاصة فى اقليم السلط قد أقاموا عدداً من الأسواق البدائية التى اعتمدت أساسا على الانتاج الزراعى . ولما وجدوا أن هذا النشاط التجارى فى حاجة الى قدر من الحماية دفعوا الاتاوات لشيوخ

---

(٥) F.O.78/2016, Report from Rogers to Bulwer, 12/2/1861.

(٦) Lamar and Thompson : The Frontier in History, New Haven, N.4.1981, P.7.

(٧) مانتران ( روبير ) : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعى ، ج٢ ،

ط١ ، القاهرة ١٩٩٢ ، صص ١٠٤/٩٩ .

(٨) F.O.78/1118, From Wood to Clarendon, Damascus, 12/2/1855.

نقلا عن شارل عيسوى: التاريخ الاقتصادى - المصدر السابق ، صص ٤٥٢-٤٥٣ .

القبائل لتوفير هذه الحماية . وهكذا أستفاد شيوخ البدو من هذا النشاط مما أدى الى قدر من الترابط بينهم وبين المزارعين المستقرين . وبالرغم من ندرة التزاوج بين القبائل والقرويين نتيجة لتباين التقاليد المتبعة فى هذا الشأن ، الا أن كثيراً من الروابط الاجتماعية الأخرى ربطت بين الطرفين ، وبخاصة فى مناسبات الأفراح والأحزان والأزياء وكرم الضيافة؛ حتى أن كثيراً من الرحالة الغربيين فى الربع الأول من القرن التاسع عشر لم يتمكنوا من التمييز بين تصرفات المزارعين القرويين وحياة البدو فى تلك المنطقة (٩) .

ومع التوجهات الاصلاحية للدولة العثمانية صار من الصعب أن تستمر تلك الأوضاع على هذا النمط ، وخاصة بعد السماح للكثير من الجراكسة والتركمان الذين استقدمتهم الادارة ، بتملك اقطاعات واسعة من الأراضى منذ عام ١٨٥١م فى اربد والسلط عام ١٨٧٦م والكرك ومعان .

وفيما يلى بيان بمساحة هذه الأراضى وتوزيعها ذلك عام ١٨٦٠م /  
٢٧٧هـ (١٠) :

المساحة بالدونم للجراكسة والتركمان	المنطقة
٢٨٥٠ دونم	اربد
٣٠٣١ دونم	السلط
١١٧٤ دونم	الكرك

كذلك قدرت بعض المصادر عدد العائلات الجركسية فى ولايات

---

(٩) Burckhardt (J.L.), Travels in Syria and Holy Lands

London, 1922, P.351 وكذلك :

Buckingham (J.S.) Travels Among The Arab Tribes- London  
1925, P.50.

(١٠) أرشيف استانبول ، مجلس والا ، وثيقة رقم ١٩٧٠٢ فى ١٢ جمادى الآخرة

١٢٧٧هـ .

الفدان = ٤ دونم ، أو ١٠٢٨ ر١ هكتار

الشام بـ ٥٥٤٠ عائلة تركزوا فى القنيطرة وعمان ، والأخيرة قريبة من السلط (١١) ( انظر الخريطة الملحقة ) .

وكان أن أدى اقطاع الاراضى للجراكسة مع وضعهم الرئيسى كجماعات للحراسة الى استقطاب الى باتجاه الخط المستطيل شرقى نهر الاردن الذى يبدأ من جنوب نهر اليرموك بمنطقة اربد حتى الكرك الى الجنوب الشرقى من البحر الميت ، وفى المنتصف تقريباً (السلط) التى تقع فى الشمال الغربى لمدينة (عمان) حالياً .

وجاء هذا التركيز ( الزراعى والاجتماعى ) مواكبا لما شهدته بلاد الشام من تحول واضح ، وتدنى ملحوظ لمراكزها التجارية، خاصة (حلب) مع شمال البلاد وانتقال الاهتمام الى الجنوب وذلك نتيجة لعاملين :

أولهما : ما أصاب المنطقة الشمالية من الشام من كوارث متلاحقة خلال القرن التاسع عشر كزلزال عام ١٨٢٢م ، والصراعات الأهلية التى شهدتها النصف الأول من القرن حتى عام ١٨٦٠م ، ومذابح الأرمن عام ١٨٩٥م (١٢) ، وما أشارت اليه المصادر البريطانية من تعرض البلاد عام ١٨٨٠م للمجاعة التى أدت الى وفاة المئات وما خلفته من سلبيات اجتماعية وركود اقتصادى (١٣) .

ثانيهما : مؤثرات حركة التجارة العالمية وركود خطوط المواصلات التجارية عبر شمال الشام وانتقال هذا النشاط الى المناطق الجنوبية ، نظراً لانتقال مواقع المنافسة الأوربية من المراكز والمدن الايطالية الى الموانئ والطرق البحرية التجارية باتجاه الهند ، مما أدى الى انهيار مركز حلب التجارى منذ بداية القرن ١٨م (١٤) .

(١١) شارل عيسوى : المصدر السابق ، ص ٦٢ .

(١٢) شارل عيسوى : المصدر السابق ، ص ٧٢/٧١ .

(١٣) F.O. 195/2766, From Henderson to Layard, 22/8/1880

(١٤) د . أحمد عزت عبد الكريم : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة.

( علاقة سورية التجارية بأوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ) بيروت ١٩٨٤ ، صص ٢٢٧/٢٢٨ .

وقد تمخضت تلك التطورات عن تحقيق حالة من التوازن بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للسكان القدامى ( من انصاف مزارعين والبدو ) من ناحية والسكان الجدد من ( الجراكسة ) من ناحية أخرى ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : زيادة رقعة الاستقرار الاجتماعى المصحوب بانتشار الأمن وهو ما كانت تنشده الدولة العثمانية والسكان جميعاً على حد سواء . وأدى هذا التطور الى زيادة حجم النشاط الاقتصادى وخاصة ما يتعلق بكثرة الكم الانتاجى فى المحصولات الزراعية ، الأمر الذى تطلب تحقيق قدر من التكامل والربط بين المواقع الحضرية شرقى وغربى نهر الاردن .

ثانياً : نتج عن هذا التوازن ظهور التحول التدريجى من الاقتصاد الاستهلاكى للبدو وانصاف المزارعين الى الاقتصاد الانتاجى لهم جميعاً ، فضلاً عن خلق سوق استهلاكى أشبع متطلبات السكان والدولة على حد سواء فى تحقيق الاستقرار بهذا الأقليم .

وانعكست هذه التطورات بصورة خاصة على موقعين أساسيين ، هما ( السلط والكرك ) ؛ وكانا حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر مجرد مواقع تجارية وأسواق استهلاكية بين الامتداد الصحراوى الشمالى لشبه الجزيرة العربية ، والمدن الفلسطينية وشمال الشام ، ( السلط مع نابلس ، ثم المثلث الذى كانت القدس على رأسه ، وقاعدته السلط والكرك ) . أنظر الخريطة الملحقة .

وعندما زار ( بوركهات - Burckhardt ) السلط عام ١٨١٢م استطاع احصاء ما يقرب من عشرين حانوتاً تجارياً لمستلزمات السكان من البدو والقرويين (١٥) . ثم جاءت زيارة ( باكنجهام Buckingham ) بعد ذلك بأربع سنوات فوصف ( السلط ) بأنها أضحت مركزاً رئيسياً للتجار ، وسوقاً يفد اليه كل ذى شأن لقضاء مستلزمات حياته ( حيث أضحت من أشهر المراكز التجارية بالمنطقة ويقيم بها أكثر الناس ثراء ) وضرب

مثلا على ذلك بتاجر يدعى ( أيوب ) بلغ اجمالى ثروته خمسة آلاف قرشاً أى ما يوازي أكثر من مائتين وخمسين جنيها استرلينا كما ذكر أن هناك أعداد كثيرة من التجار كان متوسط رأسمالهم ما قيمته عشرة جنيها استرلينية .

وبناء على تلك الملاحظات التى أوردها بوركهارت وباكنجهام عن أعداد التجار ورأسمالهم بالسلط نستطيع القول أن قيمة البضائع التجارية التى كان يتم التعامل بها فى الربع الأول من ق ١٩ لم تقل عن ( ٦٥٠ ) جنيها استرالينيا .

ولم تتوقف مهمة أصحاب المحلات التجارية فى السلط عند كونهم مصبا للحاصلات الواردة من القرى وفائض البدو ثم بيعها لأصحاب الحاجة، بل قام هؤلاء التجار أيضا بما يشبه مهمة ( الوكلاء التجاريين ) نظير عمولة كانوا يحصلون عليها من تجار المدن الفلسطينية ودمشق وحمص وحلب وحماة، بعدما نقل كثير من هؤلاء التجار أنشطتهم باتجاه الجنوب، عندما تعرضوا للضغوط السابق ذكرها، ونظراً لارتفاع الأسعار فى ( السلط ) بما لا يقل عن ٥٠% عن مثيلاتها فى ( دمشق ) تبعاً لما رآه بوركهارت (١٧) . وكانت أهم البضائع التى وجد لها سوق رائج هى ( الملابس والمفروشات ) باعتبارها من الضروريات الأساسية التى كان البدو فى أشد الحاجة اليها ، كما وصف باكنجهام محلات ( أيوب ) سابق الذكر بأنها أحتوت على الملابس القطنية الواردة من ( نابلس ) والملابس البدوية بمختلف أنواعها وأشكالها (١٨) . التى كانت ترد خصيصاً لبيعها للقبائل العربية ، كما لاحظ أيضا انتشار الأسلحة والذخائر بشكل واضح فى محلات ( السلط ) وكان أشهر من مارسها تاجر يدعى ( عبيد ) ، حاز على ثقة الكثير من السكان فاتخذوه ( تاجر جملة ) ورئيساً لبقية أسواق المدينة (١٩) .

Buckingham (J.S.), Travels among The Arab Tribes, (١٦)  
London, 1925 PP.34/35

Burckhardt Op.cit, P.351.

Buckingham, pp. 34/35.

Buckingham, op.cit, P.15.

(١٧)

(١٨)

(١٩)

وكانت درجة أنسياب البضائع تخضع للكيفية التي يتم بها تنظيم القوافل وحراستها بالقوة المسلحة بواسطة أفراد القبائل التي تمر القافلة عبر موطنها ودروبها الصحراوية خوفاً من هجمات اللصوص . وكما يقول باكنجهام ( كانت هناك اتصالات قائمة ومستمرة بين المدن على ضفتي نهر الاردن شرقه وغربه ، من القدس الى الناصرة الى نابلس الى السلط وعجلون . ودخلت مع هذه المنظومة القرى المحيطة بتلك البقاع ) حيث كانت القوافل الشهرية تمر عبر نابلس ، ويحصل أفراد الحراسة ورجال تأمين العبور على جزء من الأرباح مقابل الحماية (٢٠) . كذلك استطاع عدد من الرحالة العرب وغير العرب تكوين جماعات من بينهم للدفاع عن أنفسهم خلال هذه الرحلات .

أما الصادرات من السلط الى فلسطين وشمال الشام فقد تولى أمرها التجار والبدو من المدينة . وكان أبرز تلك الصادرات ( السمن ) و ( الأخشاب ) حيث توفرت كميات ضخمة منها ، كما لاحظ بوركهارت وجود كميات كبيرة من ( ريش النعام ) التي وجدوا لها سوقاً رائجة خاصة في مدينة دمشق (٢١) . كذلك مارس البدو جمع الصمغ واعداده للبيع باعتباره مادة أساسية لدباغة الجلود المنتشرة حينئذ في (القدس) وبعض ( القلويات ) من الأعشاب الصحراوية التي استخدمت كمادة ضرورية لصناعة الصابون الذي اشتهرت به نابلس .

وقدر بوركهارت حجم تجارة ( السلط ) في الصمغ بحمولة خمسمائة بعير سنوياً أي ما يقرب من مائتين وخمسين ألف رطل ، تراوح سعرها ما بين ١٥ الى ١٨ قرشاً لكل مائة رطل ، أي أن اجمالي تجارته كان حوالي ٢٥٠٠٠ قرشاً أو ما يقرب من ١٧٥٠ جنيهاً استرلينياً (٢٢) .

كذلك حدد المصدر نفسه حجم المواد المستخرجة من الأعشاب والمستخدمه في صناعة الصابون، والتي كانت تصل الى (نابلس) بحمولة

Burckhardt, op.cit, P.342.

(٢٠)

Burckhardt, op.cit, P.351.

(٢١)

Ibid, P.351.

(٢٢)



سنوية تقدر بثلاثة آلاف من الابل أو ( ١٣٦٠٠ ) رطلا ، قدر ثمنها بحوالى ١٧٠٠ جنيها استرلينيا (٢٣) .

وفى خريف كل عام كان المحصول السنوى من عصارة تلك الأعشاب تقدمه القبائل البدوية الى مختار القرية أو للوالى . وكان تجار ( نابلس ) الذين احتكروا تلك التجارة يتوافدون على السلط لشراء تلك المواد . وتبعاً للاعراف القائمة أتخذ هؤلاء التجار لأنفسهم مقاراً خاصة بهم فى المدينة للاقامة اثناء جمعهم لتلك البضاعة ومن ثم ضرورة تحمل اعباء معيشتهم ومعهم رفاقهم ، مما كان يمثل فرصة لأهالى المدينة لتنشيط الحركة التجارية ، فقد كانت أشهر الخريف بمثابة (موسم) يس تفيد منه الأهالى كثيراً (٢٤) .

ومما ساعد أيضا على ازدياد الحركة التجارية بالسلط ، ما كان يحصل عليه شيوخ القبائل من ( خوة ) تدفعها القوافل التجارية المارة بموطنهم . وكانت تتراوح بين ( عشرة وخمسة قروش ) تبعاً للمسافة التى تعبرها القافلة ، كما كان شيخ القبيلة يحصل أيضا على ( قرشين ) مقابل الامداد بالمياه ومثلها للخدمات الاضافية المقدمة لرجال القافلة كالحراسة والراحة مثلا . وبذلك اذا كان عدد الابل المحملة بالقافلة ( ٢٠٠٠ ) فان على القافلة دفع ( رسوم للقبائل ) مقدارها ( ٣٠٠٠٠ ) قرش أو ١٥٠٠ جنيها استرلينيا ، مما حتم على التجار اضافة تلك الرسوم الى ثمن السلعة الأساسى . على أنه من الأمور الجديرة بالتسجيل أن تجار السلط كانوا يقومون بدفع تلك ( الجباية ) على قوافلهم الى شيوخ القبائل ، فى حين رفضوا دفع أية مستحقات للسلطة العثمانية .

وفى اتجاه آخر اتسمت معدلات تدفق القوافل من شتى أنحاء بلاد الشام بالثبات وبخاصة من دمشق وفلسطين على قضاء السلط، وذلك عندما أخذت الأوضاع تتخذ فيها شكلا أكثر استقرارا . وكان ذلك فى الوقت الذى استمرت القلاقل تحيط بمنطقة حوران وما حولها نظرا لاضطراب الأوضاع

Ibid, P.354.

(٢٣)

Burckhardt, op.cit, P.355.

(٢٤)

الاجتماعية فى القرى بسبب الندرة السكانية وكثافة الضغط القبلى وما سببه كل ذلك من خلل فى الجزء الشمالى من بلاد الشام . وقد أفاضت المصادر والمراجع فى ذكر تلك الأوضاع والتعرض لها (٢٥) ، حيث لم يتحقق لها الاستقرار النسبى الا فى مواسم مرور قوافل الحج السنوية . وتهافت البدو لتحصيل ( الخوة ) ولو بالقوة خاصة عند مزيريب التى يلتقى عندها كثير من الدروب والطرق الصحراوية (٢٦) . ومن خلال هذا التباين فى الأوضاع نشطت ( السلط ) تجاريا ، وأمتدت تطلعات تجارها الى توثيق علاقتهم بالقبائل البدوية المجاورة لحماية لأنفسهم وأموالهم وبضائعهم . ومع امتداد نفوذ السلطة العثمانية على تلك القبائل مع بداية عام ١٨٦٧م ، أخذ الحرفيون والبائعون يقدمون دون خشية على عرض بضائعهم ومحصولاتهم بشكل مباشر على البدو . ويحكى أحد أفراد الارسالية البروتستانتية فى السلط عن تلك الظاهرة فيقول : ( خلال تفقدى للأسواق المجاورة لمدينة السلط عام ١٨٧٠م رغبة فى الحصول على بعض مستلزماتى المنزلية من الاوانى والمأكولات نظرا لانخفاض أسعار تلك الأسواق البدوية عن مثيلاتها داخل المدينة ، شد انتباهى الكثير من الباعة الجائلين الوافدين من بيروت، والصاغة الوافدين من حلب والناصره ودمشق، وهم يجادلون البدو داخل خيامهم حول أسعار مالديهم من بضائع اشتملت على الأقمشة وبعض الحلى والأوانى المنزلية، مما جعلنى استغرق وقتاً طويلا ومسافة أطول لامتداد القبائل ومواطنها الضاربة شرقى مدينة السلط لمسافة زادت على خمسة كيلومترات ) . وقد حدث ذلك منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر سواء باصدار قوانين تنظيم الطرق المعابر أو تحديد جزء من الموارد المالية للدولة يخصص للحماية والصيانة (٢٨) .

---

(٢٥) انظر فى ذلك مثلا : ملحم خليل عبده وأندروس شخاشيرى : مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان ، القاهرة ، ١٩٠٨ .

وكذلك : Tibawi (A.L.), A Modern History of Syria, London, 1969.

Hill (Gray), A Journey of Petra, 1896, London 1897. (٢٦)

P.M.R. (Protestant Missionaries Resident), Report from (٢٧)

F.A.Klein, Salt, October 1871.

(٢٨) على الحسنى : تاريخ سورية الاقتصادية ، دمشق ٢٤٢هـ ، صص ٢٤٣/٢٤٤ .

وقد أستثمر التجار الجدد القادمون من أنحاء الشام باتجاه السلط هذه التوجهات من قبل الدولة العثمانية وقاموا بافتتاح عدد من المحلات التجارية على جانبى تلك الطرق فى القسرى المطلة عليها وأوردت المصادر بيانا بالاعداد التقريبية لتلك المحلات على النحو التالى :

٣٥ محلا	الطريق من السلط - مويلح - الزرقاء
٢٧ محلا	من السلط - عمان
١٨ محلا	من القصر - الكرك
٢٢ محلا (٢٩)	من الكرك - الطفيلة

وكانت مقدمات هذا الاستقرار التجارى والأمنى عاملا مشجعا لمزيد من التجار للقدوم الى ( السلط ) وبالتالى ازدياد الاعداد السنوية والشهرية للقوافل التجارية القادمة من المدن الفلسطينية وشمال الشام بصورة ملحوظة ، حيث بلغت أعدادها وزيادتها على النحو التالى (٣٠):

عدد دواب القافلة فى العام	العام
٢٦٩٥	١٨٦٠
٢٨٠٢	١٨٦٢
٣٠٠٠	١٨٦٤
٣٠٥٠	١٨٦٦
٢٩٦٠	١٨٦٨
٣٢١٥	١٨٧٠

ومع ازدياد عدد القوافل القادمة الى السلط ، بدأ صغار التجار الذين توافدوا على المنطقة قبيل التركيز العثمانى بالدخول ضمن فئة كبار التجار الذين ازدادت أعدادهم بالضرورة ، واتسعت حلقة النشاط التجارى

F.O.406/26, Letter from Col. Burnaby to Russel  
16/1/1861

(٢٩)

P. M. R./O/72/266, Annual Report from Protestant  
Missionaries Resident in Salt, October 1871.

(٣٠)

وغدت أكثر قوة في أواخر عام ١٨٧٠م . وقد قدر عدد التجار الذين ارتفع رأس مالهم عن ٣٥٠.٠٠٠ قرشا بخمسة وثلاثين تاجرا عام ١٨٥١م ، ثم ارتفع هذا العدد الى ما يزيد على أربعة وثمانين في عام ١٨٧٠م، وهؤلاء اتخذوا من المدينة مركزاً لتجميع البضائع وتوزيعها على القرى والقبائل البدوية المحيطة (٣١) . ومع نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر بدأ سكان السلط يستشعرون مدى ما يتمتع به تجار (فلسطين) و (الشام) القادمون عليهم من استقرار وأمن على بضائعهم وأرواحهم ، وكيف انهم في وضعهم المالي غدوا أفضل بكثير مما كان عليه سكان المدينة الأصليين وتجارها (٣٢) .

وكان من الصعب على هؤلاء التجار الكبار الاعتماد في حماية أنفسهم وتجارتهم على البدو على نحو ما كان عليه الوضع عند بداية قدومهم أول مرة ، أو الركون فقط الى تبادل المنفعة بينهم وبين أنصاف المزارعين باعتبارهم شريان الامداد الرئيسي للتجارة (٣٣) . كذلك لم تكن هناك امكانية تحول هؤلاء التجار الذين انتشروا في اقليم البلقاء عامة والسلط بصفة خاصة الى ممارسة الزراعة مع القصور في عناصر قيامها ( ندرة الأمطار ) و ( قلة خصوبة التربة ) . مما حتم ضرورة الاستمرار في النشاط التجاري في ظل الأوضاع الجديدة التي فرضتها السلطة العثمانية . وكان أن ازداد النشاط التجاري سواء داخل بلاد الشام نفسها ، أو بين الأخيرة وأوروبا منذ أواخر عام ١٨٥٦م ، وصارت ( السلط ) مركزاً رئيساً من مراكز التوجه التجاري نحو تلك البقاع (٣٤) ، وكان التركيز في بداية الأمر على هذا النشاط التجاري ( المحدود ) دون سواه ، والبعيد عن الانغماس في مجال الاستثمارات الأخرى داخل المنطقة .

ومما شجع أيضا على هذا الاتجاه ذلك التدفق المتزايد في أعداد الوافدين الى ( السلط ) خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر من

---

Ibid (٣١)

C.M.S./O/36/11/ , From Khalil AL Jamal, 29/11/1879. (٣٢)

Schleher (Linda), The Huran Conflicts of The 1860, (٣٣)

London, 1881, P.174.

Ibid (٣٤)

دمشق وبغداد والقدس بهدف التجارة أو لتأدية فريضة الحج . واتخذ  
الوافدون من المدينة نقطة ( التقاء ) سواء للراحة أو المتاجرة بما معهم  
من بضائع . وأوردت المصادر بيانا تقريبا عن تلك الاعداد العابرة خلال  
الخمس سنوات الأولى من العقد التاسع للقرن التاسع عشر على النحو  
التالى (٣٥) :

أعداد الوفود			
العالم	من دمشق	من فلسطين (يافا/ نابلس)	بغداد
١٨٩٢	٣٢٣٠	٢٨١٥	٢٠٥٥
١٨٩٣	٣٥٥٠	٣٣٧٠	٢٨٠٠
١٨٩٤	٤٢٠٠	٣٦٠٠	٤١٠٠
١٨٩٥	٥١٠٠	٤١٥٠	٤٥٥٦

ولا شك فى أن الحبوب كانت تأتى على رأس قائمة السلع المتداولة،  
وحقق كبار التجار من المتاجرة فيها أرباحاً طائلة ، فكان سعر الكيال من  
القمح فى السلط ( قرشين ) فى عام ١٨٦٠م ، ثم وصل الى قرشين ونصف  
القرش فى نوفمبر ١٨٦٩م . وفى موسم الجفاف قفز سعر القمح ووصل  
الى ذروته فبلغ أربعة عشر قرشا (٣٦) . وفى ذلك الوقت كان اقليم  
(حوران) فى مركز متقدم لبلاد الشام فى انتاج الحبوب وسرعان ما لحقت  
به السلط بعد عام ١٨٨٨م . وأوردت بعض المصادر بيانا عن مقدار انتاج  
بعض أقاليم الشام على النحو التالى (٣٧):

N.A. 890/31, Report From U.S. Consulate Jerusalem, (٣٥)

Syria, to Tomas Cridler, Washington, August 1900.

L.P.J. (Latin Patriarchate of Jerusalem), MeM. of Jean (٣٦)

Morétain, 1869, PP.466/492

F.O.195/2097, From Richards to O'Connor, 3/10/1901 (٣٧)

نقلا عن شارل عيسوى : التاريخ الاقتصادى ، ص ٤٦٥

الاقليم	عدد السكان	المساحة المنزرعة	القمح	الشعير
حوران	٥٣ر٥٤٠	٢٩٧ر١٧٥	١ر٠٦٣ر٧٤١	٤٤٧ر٧٠٨
جبل الدروز	٣٣ر٠٩٠	٢٤٥ر١٤٠	٧٩١ر٧٠٠	٤١٦ر٩٦٧
عجلون	٣٠ر٠٠٠	٢٢٥ر٠٠٠	١ر٦٨٠ر٠٠٠	٦٢٠ر٠٠٠

ولكثرة انتاج ( حوران ) من الحبوب اضطر مزارعو الاقليم الى دفع نصف الحمولة الى المكارى - صاحب الجمل - نظير نقله الى عكا (٣٨) ، التى نشطت تجاريا بسبب تدفق كميات الحبوب من حوران عليها ، والى ( ميناء حيفا ) حيث أكد مشاققة ( أن الأكثرية من حبوب حوران تتجه نحو حيفا ) (٣٩) . وأوضح تقرير آخر لنفس المصدر عام ١٨٩٩م أن ما مجموعه ( ٢٠٥٢ر٠٠٠ ) كيلة من مجموع انتاج حوران من الحبوب البالغ كميته ( ٥ر٩٢٠ر٢٥٠ ) كيلة كان يأتى من ( عجلون ) (٤٠) .

وإذا كانت ( حوران ) قد تفوقت فى انتاجها من الحبوب وتصديرها الى الخارج أو ارسالها الى بلاد الشام الشمالية ، فان السلط ومعه الكرك ومعان قد تنوع انتاجها الزراعى بصورة ملحوظة عن غيرها من المناطق ، مما ساهم فى ازدياد نشاطها التجارى ؛ فكان انتاجها على النحو التالى :

(٣٨) عيسوى : المصدر السابق ، ص ٣٦٠ .

N.A.890/O, Record Book, Damascus, Vol.I (٣٩)

(1900/1908) PP.269/270.

N.A.890/15, Report on The Trade of Damascus 16/9/1900 (٤٠)

المحصول	الكمية
القمح	٢٠٠٠٠٠ طن
الشعير	٥٦٠٠٠٠ طن
الذرة	٧٥٠٠٠٠ طن
السمسم	٢٠٠٠٠٠ كيلوجرام
الصمغ العربى	٢٠٠٠٠٠ »
البطيخ	٥٠٤٠٠٠٠ بالعدد
العنب	١٠٠٠٠٠٠٠ بالكيلو
الفاكهة عامة	١٠٠٠٠٠٠٠ بالكيلو
اعلاف حيوانية	١٠٥١٠٠٠٠ »
خضروات	٥٠٠٠٠٠٠ »
أخشاب	٥٠٠٠٠٠٠ »
بقول	١٠٦١٣٠٠٠٠ »
تبغ	٢١٥٠٠٠ »
العسدس	٤٢٠٠٠٠٠ »
زيت الزيتون	١٠٠٠٠٠٠ كيلو
زيتون	١٥٠٠٠٠٠ »
قطن خام	١٤٠٠٠٠٠٠ »
صوف	١٠٠٠٠٠٠٠ »
عسل وشمع	٧٠٠٠٠٠٠ »
محصولات أخرى متنوعة	١٠٠٠٠٠٠ (٤١)

يتضح من هذا الجدول الذى ورد ضمن أوراق الارسالية أن أرقامه اعتمدت على (التقريب) بما يعنى أن الأرقام تقديرية وتعبر عن رؤية خاصة، كما نعتقد أن هناك قصور لحق بتلك القائمة ، مثلما يبدو فيما ورد بها عن كمية انتاج ( العنب ) الطازج ، وهذا صحيح من حيث وجود زراعة

تلك الفاكهة بالمدينة وما حولها ، الا أن البيان لم يرد به شيء عن (الزبيب) خاصة وأن ( السلط ) معروفة بانتاجه وتصنيعه وتصدير كميات ضخمة منه الى المدن القريبة وبخاصة ( القدس ونابلس ) . وقد أورد القنصل امريكى بالقدس تأكيداً لذلك عندما ذكر أن كميات الزبيب التي ترد الى المدينة من مناطق انتاجه وتصنيعه فى ( السلط ) بلغ متوسطها السنوى ٣٨٠ طن . أى ما يوازى فى قيمته ١٩٠٠٠ دولاراً حسب التقدير الذى أورده عام ١٨٩٧م (٤٢) .

كذلك اغفل تقرير الارسالية ( القلويات ) المستخرجة من الأعشاب حيث ذكر القنصل الأمريكى أن الكميات المصدرة من ( السلط ) الى ( نابلس ) بغرض صناعة الصابون أو دباغة الجلود ، قد تراوحت سنويا بين ( ٧٦٠ ) و ( ١٢٠٠ ) كيلو جرام فى عام ١٨٩٥م . ثم تراجع هذا الرقم بعد ذلك ليصبح المتوسط السنوى بين ٥٣٠ و ٨٥٠ كيلوجرام ، نتيجة للاتجاه نحو استخدام الكيماويات الصناعية الأرخص سعرا من قبل معامل الصابون ودباغة الجلود فى القدس ، من خلال التجار الأوربيين المقيمين فى القدس (٤٣) .

وعلى الرغم من تلك الملاحظات المتعلقة بالأرقام التى أوردتها وثائق الارسالية باعتبارها أرقاماً تقريبية غير محددة تحديداً دقيقاً ، مع اغفال بعض المنتجات الرئيسية التى اشتهرت بها ( السلط ) ، الا أن الحقيقة المؤكدة فى ذلك هى أن المدينة وتوابعها خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر أضافت بانتاجها الزراعى ، مع ما كان يقوم به كبار التجار ، دفعة جديدة كثفت من خلاله نشاطها التجارى ، فأكدت المصادر الأمريكية أن ما يقرب من ٦٠% من الانتاج الزراعى للسلط كان يعد للتصدير باتجاه البلدان الواقعة غربى نهر الاردن ( نابلس ، القدس ، حيفا ) والى دمشق وحلب فى شمال الشام ، كما أن ١٥% من حجم التجارة كانت ترسل الى اقليم الحجاز ومصر وأوربا (٤٤) .

---

N.A. 890/O/17, Report From M.Wallace, Jerusalem (٤٢)

12/1/1898.

N.A.890/O/17, Op.cit. (٤٣)

Ibid— (٤٤)



وكان طبيعياً مع ازدياد هذا النشاط التجارى وتنوع مصادره ، أن تظهر فئة من كبار الرأسماليين ساهموا بقسط وافر فى اثراء النشاط التجارى من خلال ما كانوا يقدمونه من قروض عينية ومالية للتجار أو المزارعين . وقد بدا واضحاً أن أغلبية هؤلاء الرأسماليين كانوا من الوافدين الى السلط من فلسطين ومن نابلس بصفة خاصة . وصاحب عمليات الاقراض ارتباك واضح من خلال الأسلوب الذى كانت تتم به ، عندما تولت ( المحكمة الشرعية ) بالمدينة أمر تسجيل القروض ، وذلك نظراً للتفاوت الزمنى على مدار الأيام بين التوقيت الهجرى والميلادى ، وتمسك الأطراف المعنية بما يناسبها من توقيت لنهاية القرض . هذا بالإضافة الى أن كثيراً من الشهود الذين كانوا يوقعون على الصكوك المالية وقعوا فريسة للاغراء المالى لصالح أحد الاطراف فغيروا شهاداتهم رغبة أو رهبة ، نظراً لأن الأغلبية الساحقة منهم اتخذت مسألة الشهادة ( حرفة للحصول على المال ) ( ٤٥ ) .

ويتضح مما تضمنته سجلات المحكمة الشرعية لمدينة السلط خلال الفترة من عام ١٨٨٥م حتى ١٨٩٠م أن عدد قضايا القروض التى حكم فيها ( ١٢٤ ) قضية مالية ، وأن هناك ( ٦٠ ) قرضاً قدمت من التجار الفلسطينيين ، ( ٣٥ ) قرضاً من الدمشقيين كما بلغ عدد الذين حصلوا على قروض من مدينة السلط فى ذات الفترة ( ١١١ ) مواطناً ( ٤٦ ) .

ومع استمرار حلقة القروض المالية والعينية ، أضحت عناصر القوة لمدينة السلط بأيدى كبار الرأسماليين الذين وردت اسمائهم فى سجلات المحكمة الشرعية للمدينة ، ومن أبرز تلك الأسماء ( عبد الرازق طوقان وداود أفندى طوقان وعبد الرحمن بك طوقان ) وهم جميعاً كما هو واضح من أسرة واحدة ، ارتبطت أصولهم ونشأتهم بمدينة ( نابلس ) لكنهم هاجروا وأقاموا بالسلط خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ،

---

N.A.890/O/21, Report on The Trade of Jerusalem, (٤٥)  
1/2/1900

(٤٦) المحكمة الشرعية بالسلط مجلد رقم ٢ ، ص ١١ ، والصورة لتلك السجلات، موجودة بمكتبة الكونجرس الأمريكى ( القسم القانونى ) تحت مسمى ( محاكم شرعية - الشام ) .

( مجلة المؤرخ العربى )

وغطت قائمة القروض التي مارسوها ثمان صفحات في سجلات المحكمة الشرعية ، وبلغ عددها ( ٢٤٣ ) قرصاً قيمتها ( ٣٩٣٨٣ر ) قرصاً قدمت بشكل نقدي . أما قروضهم العينية فكانت على النحو التالي :

١٣٦٣٣ صاعاً من القمح و ٣٠٦٢ صاعاً من الشعير و ٢٢٢٧ر قدرأ السمن . كذلك قدرت كمية الحبوب الموجودة بمخازنهم في ذات المدينة بـ ( ٦٠٠٠ ) صاعاً من القمح و ( ٨٠٠ ) من الشعير (٤٧) .

وبالإضافة الى آل طوقان ، برز أيضاً اسم ( الحاج عبد القادر جعبير ) ، وتبعاً لما جاء في ذات السجل بلغت قيمة القروض المقدمة منه ( ١٢٠٠٠٠ر ) قرصاً ، وعينياً ( ١٥٠٠٠ر ) صاعاً من القمح ، وحوث مخازنه ( ٧٠٠٠ ) صاعاً من القمح ، و ( ٢٠٠٠ ) من الشعير ، و قدرت السجلات قيمة ما يمتلكه من بضائع في المدن الأخرى ( دمشق وبيروت ) بما قيمته ( ٤٠٠٠٠ر ) قرصاً (٤٨) . وتشير الملاحظات التي وردت في السجلات المتعلقة بهذا الاسم الى أنه كان من الرجال الذين مارسوا عدداً من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة . فبالإضافة الى ممارسة عمليات اقراض الأموال وتجارة الغلال واعدادها للتصدير ، فقد كان نشطاً أيضاً في استيراد البضائع السورية واعدادها بالسلط من أجل الاستهلاك المحلي بها (٤٩) .

هذا بالإضافة الى وجود ( كثرة ) من أمثال هؤلاء الرأسماليين بالسلط بلغت قيمة رؤوس أموالهم في عام ١٨٩٥ مبلغاً قدره ( ٦٥٠٠٠ر ) قرصاً (٥٠) ، وعلى جانب آخر شجع نمو رأس المال بالسلط أعداداً أخرى من مدن فلسطين ودمشق للقدوم الى السلط وأتجه نشاطهم بصفة خاصة

---

(٤٧) سجل المحكمة الشرعية بالسلط عن أعوام (١٣١٥/١٣١٩هـ) ، صص ١٧٨/١٦٩ ، ٢ رمضان ١٣١٨هـ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٠٠م .

(٤٨) نفس المصدر .

(٤٩) نفس المصدر .

(٥٠) سجلات المحكمة الشرعية بالسلط : المصدر السابق .

نحو الاستثمار الزراعي وامتلاك الأراضي حتى عام ١٨٩٥م ، وفقا  
للمجدول التالي (٥١) :

العدد	رأس المال	متوسط الملكية بالدونم
١١	٣٥٠.٠٠٠ قرش	١٥٥ دونم
١٧	٢٨٠.٠٠٠ »	١١٠ »
١٣	١٩٠.٠٠٠ »	٩٥ »
٢٣	١٣٠.٠٠٠ »	٧٠ »

وكان الهدف من مجيء هؤلاء التجار الى السلط هو جمع أكبر قدر من الثروة والسيطرة على مركز رأس المال من خلال العمل كصيافة في أول الأمر ، ثم ممارسة تجارة الحبوب التي تشتهر بها المنطقة ، الى جانب مباشرة عملية الاستيراد والتصدير ، واستطاعوا بمثل هذه السبل أن يصبحوا من كبار ملاك الأراضي ليس فقط حول منطقة السلط بل تجاوزوها الى معظم أجزاء المنطقة الجنوبية الشرقية من بلاد الشام (٥٢) ، وما ان اقترب القرن التاسع عشر من نهايته حتى أصبح هؤلاء الرأسماليين ( أمراء ) خاصة من قدم منهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث اقترنت اسمائهم بألقاب مميزة في سجلات المحكمة الشرعية بالسلط فلقبوا بذوى المقام العالي والقدر الكبير، وألقاب أخرى تبدو في النص التالي : -

( الكبير ، ذائع الصيت ، الموثوق في أمانته السيد فايد أفندي ابن  
المرحوم الرئيس الأمين عالي المقام والقدر التاجر السيد حسن أفندي  
النايلسي ) (٥٣) .

Jerusalem, 30/6/1896.

(٥١)

(٥٢) نفس المصدر ، والفدان = ٤ دونم .

(٥٣) المحكمة الشرعية للسلط ، سجل رقم ٤ ، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٢٨ هـ /

١ يونية ١٠١٠ .

وكان أن أضحى لتلك الفئة الجديدة سمة مميزة لحياتهم الاجتماعية فاتخذوا لاقامتهم القصور الفخمة التي استحضروا لبنائها عمالا من فلسطين ، وذلك وفق طابع من البناء مميز بعيد عن الطراز (الصحراوي) الغالب على بيوت السلط . واتسمت مباني هؤلاء الأغنياء بالفخامة والسعة ومظاهر الثراء ، وجرى بناؤها بأدوات فنية مستوردة من الخارج كما زينت بالفسيفساء على غرار ما تميزت به منشآت المدن التاريخية القديمة (٥٤) .

على أنه من الملاحظ أيضا أن تلك القصور لم تكن مجرد مبان للاقامة فقط ، انما ألحقت بها مخازن لحفظ البضائع ، وأخرى حولها اتخذت مقراً للبيع ، ويجوارها مكاتب لمباشرة النشاط الاقتصادي والأمور الادارية وللإشراف على الأرض والعمال بها (٥٥) . وخلصت المصادر في هذا الى أن العدد التقريبي للتجار في السلط بلغ ثمانمائة تاجراً في حين بلغ سكان المدينة وما حولها ٤٢٠٠ نسمة أي بنسبة ١ : ٥ (٥٦) . على أن تلك الأرقام لاعداد التجار عامة والتي أوردتها المصادر الأمريكية، لم تتوقف عند أعداد ( كبار التجار ) كما هو ملاحظ، وانما كانت الغالبية العظمى من تلك الأعداد مجرد ( تجار وسطاء ) اتخذوا من أعمال ( السمسة ) و ( تجارة الجملة ) و ( مباشرة أعمال الصيرفة ) حرفة لهم ، وهم في هذا حلقة وصل بين الفئات العليا والدنيا، لكنهم ابتعدوا في كثير من الأحيان عن الإقامة الى جوار كبار الرأسماليين، ( أملا في جمع أكبر عدد من الاتباع حتى يتمكنوا من جمع عناصر القوة ) (٥٧) التي تدفع بهم الى فئة الرأسماليين . ومع ذلك فان هؤلاء (الوسطاء) كانوا في نهاية الأمر بالنسبة لسكان المدينة والحضر من حولها معدودين من التجار ( وأصحاب الأموال ) (٥٨) .

---

N.A.890/O/15, From Wallace, Jerusalem, 14/11/1908. (٥٤)

N.A.890.3, From Selah Merrill, Annual Report on Affaires (٥٥)  
in Palestine, Jerusalem, 1893.

Ibid .

(٥٦)

Ibid.

(٥٧)

N.A.890.3, Op.cit.

(٥٨)

وعلى جانب آخر فى التطور الاجتماعى للسلط وبشكل ملفت للنظر فقد تمكن تيار التدفق التجارى من سحب البساط من تحت أقدام المجتمع التقليدى ( التداخل الزراعى البدوى ) القائم منذ زمن بعيد حتى منتصف القرن التاسع عشر ليجتبه بسرعة بعد ذلك نحو ( مجتمع زراعى تجارى ) بكل سماته وعلاقاته الانتاجية .

وقد جاء فى تقرير البطريركية البروتستانتية أن مجتمع السلط فى أواخر القرن التاسع عشر أنقسم الى قسمين : الأول وهم السكان الأصليون الذين ارتبطت حياتهم وتجزأت بين طبيعة المجتمع الزراعى وقبائل الصحراء وربما خلقت تلك العلاقة من سمات تبادل للمنافع بعيدا عن يد الدولة صاحبة السيادة . والثانى هم الذين قدموا الى المدينة من بلاد الشام وغيرها وانصبت أنشطتهم على التجارة وأقراض الأموال، ثم تحولوا بعد ذلك الى ملاك للأراضى الزراعية أو كوسطاء . وارتبطت عناصر هذا القسم ارتباطا قويا بالجراسة للذين منحتهم الدولة العثمانية أراضى زراعية ارتبطوا بها جميعا ( تجارا وملاك ) حرصا على استمرار مصالحهم . كما ارتبطت بهذا القسم الثانى أعداد وفيرة من القسم الأول، بعدما وجدوا أن هذا ( الارتباط المستقر ) جعلهم فى مأمن من تقلب أهواء ونزاعات القبائل التى كانت قائمة قبل ذلك (٥٩) .

وفى هذا يقول لورنس ( أوليفية ) (Lawrence Oliphant) الذى زار السلط عام ١٨٨٠م ( ان مناخ الأمن السائد فى الاقليم كان عاملا من عوامل الجذب للاقامة والاستقرار بالمركز - السلط - وأن الوافدين من التجار العرب استطاعوا الحصول على مزيد من الأرباح والأموال من جراء نشاطهم المتزايد فى تجارة المحصولات والمواشى ) (٦٠) .

ولا شك فى أن علاقات الانتاج الجديدة والتطور الاجتماعى ولىد النشأة لم يكن ليكتب لهما البقاء بعيدا عن مصلحة الدولة العثمانية التى

P.M.R. (Protestant Missionaries Resident, 15/13 Report (٥٩)  
from Bellamy, Al Salt; October, 1871.

Oliphant (L.), The Land of Gilead, N.Y.1881, P.181. (٦٠)

استرعى نظرها تطورات النشاط الاقتصادي لقضاء السلب وامكانية الاستفادة منه ، بما يحقق خططها فى الاصلاح الذى كانت تتطلع اليه ، خاصة بعدما غرست بالمنطقة فئات موالية لها بدءا بالجراكسة ووصولاً الى التجار ليشكلوا خط دفاع بشرى ضد فوضى الضغوط البدوية الملاصقة . واستطاعت الدولة من خلال ذلك تحقيق هدفين أساسيين :

**الأول :** الهدف الأمنى باستقطاب هذه العناصر البدوية داخل اطار المجتمع الأكثر استقراراً والتخلى عن ممارسة الاغارة والسلب والنهب . وقد أوردت بعض الوثائق التركية النتائج الايجابية لهذا التطور بانحسار عدد الهجمات من جانب البدو على الأراضى الزراعية والقرى فيما بين عام ١٨٧٦م وعام ١٨٩٣م على النحو التالى (٦١) :

العام	حوادث الاعتداء
١٨٧٦م	٢١٦ حادثة
١٨٩٣م	٦٧ حادثة فقط

**الثانى :** وهو الهدف المالى اذ حدث تحسن ملحوظ فى زيادة ايرادات الدولة من ضريبة ( ويركو التمتع ) (٦٢) وهى الرسوم التى كانت تحصل على النشاط التجارى بصفة خاصة والتى تراوحت نسبتها منذ منتصف القرن التاسع عشر بين ٣٠ و ٥٠ فى الألف قرشاً ، وقد لوحظ مدى الزيادة المضطردة فى قيمتها على النحو التالى (٦٣) :

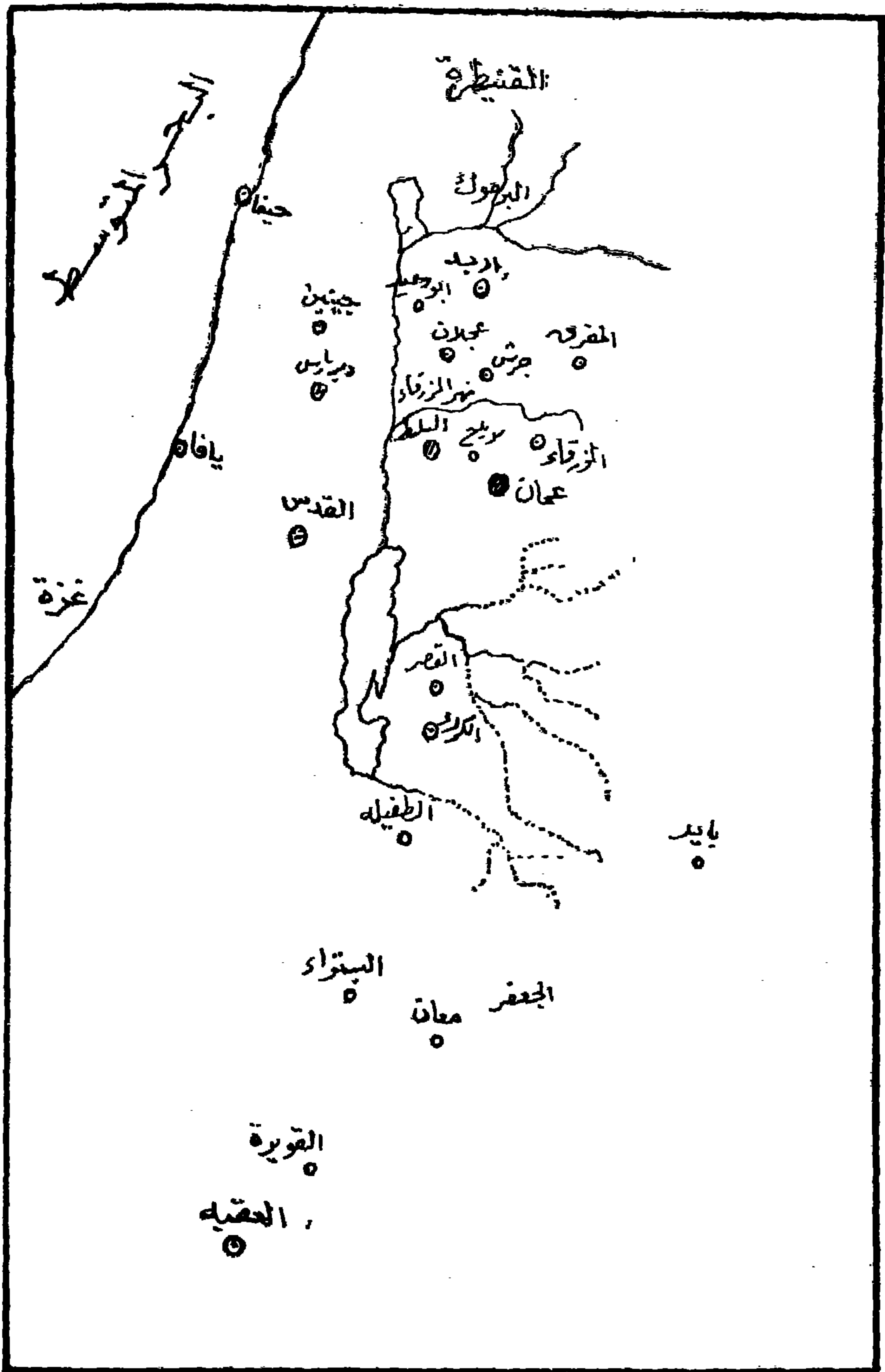
(٦١) أرشيف استانبول : ييلديز سراى ، أوراق رقم ٩٢٧ ، ظرف رقم ٦٢ عام ١٢١١هـ .

(٦٢) كلمة تركية بمعنى المال الميرى أو الضريبة الرسمية .  
(٦٣) أرشيف استانبول : مالية ، وثيقة رقم ٦٥٢٣٠١ بتاريخ ٧ جمادى الاولى عام ١٢١٠هـ .

العام	الايراد من الضريبة بالقروش
١٨٨٧/هـ١٣٠٥م	٢٧٥/٥١٦ قرشاً
١٨٨٨/هـ١٣٠٦م	» ٢٨٩/٢٠١
١٨٨٩/هـ١٣٠٧م	» ٢٩٥/٨٧٤
١٨٩٠/هـ١٣٠٨م	» ٣٢٧/٦٤٢
١٨٩١/هـ١٣٠٩م	» ٣٤٨/٠٣٢

وبهذا النجاح الأمني والمالي للدولة العثمانية والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي ، بدأت السلط تأخذ طابعاً جديداً في انماطها المتعددة حتى غدت في نهاية المطاف نواة للاستقرار والنمو لكثير من البقاع المحيطة بها خاصة (عمان) التي كانت في وقت من الأوقات مجرد قرية تابعة لقضاء السلط حتى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م (٦٤) .

وأغلب الظن من خلال استقراء تلك التطورات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ان قيام امارة شرق الاردن عقب الحرب العالمية الأولى لم يأت من فراغ وانما كمنت وراءه الكثير من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية . ومن بين هذه الأسباب والأهداف كان موقع السلط وتنامي مركزها مع الرغبة في احكام القبضة على المنافذ الجنوبية لبلاد الشام وشمال شبه الجزيرة العربية لتعويض ما تطلع اليه الطامعون من سيادة على سورية ، وما خسروه في جبهة ( الحجاز ) عقب الثورة العربية عام ١٩١٦م .



الموقع والخريطة منقولة من كتاب :  
 ( أسماء المواقع الجغرافية في الاردن وفلسطين )  
 اعداد : د. حسن عبد القادر / قسطندي أبو حمود / عادل شحاده  
 ومحمد السرياني ، عمان ١٩٧٣ .



## مصادر البحث

أولا : وثائق بلغة أجنبية :

( أ ) وثائق بريطانية

1. F.O.406/26, 16/1/1861
2. F.O.1951/2706, 22/8/1890
3. F.O.78/20/6, 12/2/1861

هذا بالإضافة الى الوثائق المنقولة والمترجمة من كتاب :

شارل عيسوى : التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠/١٩١٤ ،  
ترجمة د. رؤوف عباس حامد ، بيروت ١٩٩٠ .

(ب) وثائق أمريكية : N.A.

1. N.A. 890/3/ , August, 1860
2. N.A. 890/3, 1893
3. N.A. 890/29, 30/6/1896
4. N.A. 890/0/17 12/1/1896
5. N.A. 890/2/ 1/2/1900
6. N.A. 890/15/ 16/9/1900
7. N.A.890/0/ 1900/1908
8. N.A. 890/15 14/11/1908

( ح ) وثائق الارساليات التبشيرية بالقدس والسلط

وأصول تلك الوثائق موجودة في لندن F.O. وصور منها في مركز الوثائق القومي الأمريكى وتشمل ( الارسالية البروتستانتية وبطرياركية اللاتين ، والكنيسة الكاثوليكية ، وبلغت وثائق تلك الارساليات أربعة عشر مصنفا ، جمعت على طياتها تقارير عن النشاط الذى كانت تقوم به تعليميا وثقافيا وصحيا فى بلاد الشام منذ بداية

القرن التاسع عشر ، بعضها احتوى على أرقام مسلسلة والآخر بدون ،  
واقترنت غالبيتها على الفهرسة الزمنية، وما تم الاطلاع عليه فقط ما يلي:

1. Protestant Missionaries Resident : (P.M.R.) P.M.R.6/79/266.  
October, 1871
2. Latin Patriarchat of Jerusalem, (L.P.J.) 1869
3. Archives of Church Missionary Society (C.M.S.) O13611/O  
29/11/1879  
C.M.S. 12/12/1899

ثانيا : سجلات محكمة السلط الشرعية : وصور منها أيضا موجودة  
بمكتبة الكونجرس ( القسم القانوني ) الشام .

- ١ - سجل المحكمة الشرعية بالسلط ، المجلد رقم ٢ .
- ٢ - سجل المحكمة الشرعية بالسلط عن أعوام (١٣٢٩/١٣١٥ م) .
- ٣ - سجل المحكمة الشرعية بالسلط رقم ٤ جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ .

ثالثا : المصادر التركية :

- ١ - أرشيف استانبول : مجلس والا ، رقم ١٩٧٠٢ ، ١٣ جمادى  
الآخرة ١٢٧٧ هـ .
- ٢ - أرشيف استانبول: ييلديز سراي ، ٩٢٧ ظرف رقم ٦٢/١٣١١ هـ .
- ٣ - أرشيف استانبول : مالية ، رقم ٦٥٢٣٠١ عام ١٣١٠ هـ .

رابعا : المصادر والمراجع العربية :

- ١ - د . أحمد عزت عبد الكريم : دراسات تاريخية فى النهضة  
العربية الحديثة ( علاقة سورية التجارية بأوربا بين القرنين السادس عشر  
والتاسع عشر ) ط٢ بيروت ١٩٨٤ .
- ٢ - بازيلى : سورية ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركى ، ترجمة  
د . يسر جابر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
- ٣ - د . حسن عبد القادر وآخرون : أسماء المواقع الجغرافية فى  
الأردن وفلسطين ، عمان ١٩٧٣ .

- ٤ - شارل عيسوى : التاريخ الاقتصادى للهلل الخصب ١٨٠٠هـ /  
١٩١٤م ترجمة د. رؤوف عباس حامد ، ط١ ، بيروت ١٩٩٠ .
- ٥ - عبد العزيز محمد عوض : الادارة العمانية فى ولاية سورية  
١٨٦٤هـ / ١٩١٤م ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٦ - على الحسنى : تاريخ سورية الاقتصادى ، دمشق ١٣٤٢هـ .
- ٧ - ملحم خليل عبده وآندروس شخاشيرى : مشهد العيان بحوادث  
سورية ولبنان ، ١٩٠٨م .
- ٨ - مانتران (روبير) : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير  
السباعى ، ط٢ ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٣ .

خامسا : المصادر والمراجع الأجنبية :

1. Burchardt (J.L.), Travels in Syria and Holy Lands London, 1922
2. Buckingham (J.S.), Travels Among The Arab Tribes, London, 1925
3. Hill (Gray), A Journey of Petra, London 1897
4. Lamar and Thompson, The Frontier in History, New York, 1981
5. Schileher (Linda), The Huran Conflicts of the 1860 London 1881
6. Tibawi (A.L.), A Modern History of Syria London, 1969

سادسا : حولية كلية الآداب جامعة عين شمس ، المجلد الأول ،  
مايو ١٩٥١ .